المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان يصدر تقرير الاستيطان الأسبوعي للفترة من 9 – 16 أيار/ مايو 2025، يشير فيه إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستعجل الحسم والضم من خلال المصادقة على خطة تسوية الأراضي في الضفة الغربية*

2025/5/17

إعداد: مديحة الأعرج / المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان
الاحتلال يستعجل الحسم والضم من خلال المصادقة على خطة تسوية الأراضي في الضفة الغربية

في تطور خطير، فتحت سلطات الاحتلال ملفات كانت قد علقتها في سنوات سابقة في انتظار الوقت المناسب. فقد صادق المجلس السياسي الأمني في إسرائيل "الكابينيت"، الأحد الماضي، على اقتراح مشترك قدّمه كل من وزير الجيش يسرائيل كاتس، ووزير المالية، وزير الاستيطان في وزارة الجيش بتسلئيل سموتريتش، باستئناف تنفيذ خطة تسوية الأراضي في الضفة الغربية، ووقف ما وصفوه بـ"محاولات السلطة الفلسطينية غير القانونية للاستيلاء على أراضٍ في المنطقة المصنفة (ج)".

وبحسب نص القرار، فإن حكومة الاحتلال سوف تستأنف الإجراءات الرسمية لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، فيما ستُعد كافة الخطوات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في هذه المناطق، بما فيها الخرائط والمستندات والموافقات، غير شرعية وعديمة الأثر القانوني داخل إسرائيل. كما ستتولى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية العمل على منع استمرار نشاطات التسوية الفلسطينية، ومنع دخول أي مهنيين إلى هذه المناطق، وعرقلة أي دعم أجنبي مخصص لهذه الأعمال، إلى جانب مطالبة السلطة الفلسطينية مباشرة بوقف أي إجراءات من هذا النوع. وأعلن يسرائيل كاتس أنه سيصدر تعليمات لتجديد عملية تسوية الأراضي من خلال السلطات الإسرائيلية المحلية، وسيتم تحديث التشريعات العسكرية بما يتلاءم مع الخطوة، إضافة إلى تشكيل طاقم وزاري مشترك لاستكمال التحضيرات المهنية والقانونية والمالية خلال 60 يوماً. وأضاف كاتس أن القرار "سيعيد الاعتبار للاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وسيفشل محاولات السلطة الفلسطينية للسيطرة على المنطقة (ج)، وسيؤسس لتسوية شاملة في تسجيل الأراضي بقيادة وزارة الجيش".

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، نابلس
https://tinyurl.com/53y5s9n3

أما بتسلئيل سموتريتش، فقد أوضح أن تسوية الأراضي ستوفر أساساً قانونياً مستقراً، وستتيح تخصيص احتياطاتٍ من الأراضي لتوسيع المستوطنات، كما ستُفشل جهود السلطة الفلسطينية في السيطرة على الأراضي المفتوحة. وأضاف أن هذه الخطوة تندرج ضمن خطةٍ أكبر تشمل تنظيم المستوطنات الناشئة، وتطوير الطرق والبنية التحتية، واستيعاب مليون مستوطن جديد، بما يعزز الحزام الأمني ويمنع قيام دولة فلسطينية. وأكد أن القرار يندرج ضمن "ثورة فرض السيادة الفعلية" على الضفة الغربية، مبيناً أن إسرائيل سوف تتحمل المسؤولية المباشرة عن مناطق (ج) بوصفها جزءاً من سيادتها الدائمة، وتبدأ بخطوات عملية لتسوية الأراضي هناك.

وبهذه الخطوة، تتجاهل سلطات الاحتلال خطة خارطة الطريق الدولية لعام 2003، التي دعت إلى وقف البناء في المستوطنات، حتى لأغراض النمو الطبيعي، وإلى تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقامتها في الضفة الغربية. كما تتجاهل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 لعام 2016، الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان ويدعو إلى تفكيكه، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2024 حول ضرورة وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، وغيرها الكثير من القرارات الدولية. وتتجاوز أيضاً تشريعاً كان قد أصدره الرئيس محمود عباس، بصفته رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الثالث من آذار 2016، بناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2016/02/16، وأنشأ بموجبه مؤسسة عامة تُسمى "هيئة تسوية الأراضي والمياه"، يُناط بها ممارسة المهام والصلاحيات المنصوص عليها بقانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952م وتعديلاته، وجميع التشريعات المتعلقة بتسوية الأراضي، بالإضافة إلى القيام بأعمال التسوية للأراضي والمياه بين جميع من لهم حق التصرف أو التملك أو المنفعة في مناطق دولة فلسطين، سواء كان هذا الحق معترفاً به أم متنازعاً فيه.

وتنذر النقاشات التي تدور في أروقة الحكم في دولة الاحتلال، سواء في مجالس المستوطنات أو لجان الكنيست أو الحكومة، بأن إسرائيل سوف تمضي قدماً في هجمتها الاستيطانية على أراضي المنطقة "ج" من خلال الإسراع في إضفاء صبغة قانونية على مصادراتها. ويُعتبر مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية من قبل الإدارة المدنية هو المشروع الأخطر منذ الاحتلال، لأنه يهيئ الأرضية القانونية للضم الفعلي. وهي في سلوكها غير القانوني هذا، تنازع الجانب الفلسطيني، ممثلاً بدولة فلسطين تحت الاحتلال، الحق في ملكية الأراضي، وخاصة في المناطق المصنفة (ج)، وربما أوسع من ذلك. ومعروف أن السلطة الفلسطينية كانت، في وقت مبكر، قد شرعت في إجراء أعمال تسوية للأراضي سنة 2006 من خلال مشروع تجريبي ممول من الحكومة الفنلندية، وهي تُعتبر التسوية الأولى في التاريخ الفلسطيني بطواقم فلسطينية. وبدأت في المحافظات الشمالية في قراوة بني زيد وبيتونيا وبير نبالا، ثم انتقلت لمحافظة بيت لحم ودورا في الخليل، وتعثرت العملية بعد ذلك لسنوات.

وبالعودة إلى سنوات الاحتلال الأولى، بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967، أصدر الحاكم العسكري في حينه قراراً بتجميد مشاريع تسوية الأراضي وتطويبها، والتي بدأت في فترة الانتداب البريطاني واستؤنفت من قبل السلطات الأردنية بعد عام 1948. هذا القرار العسكري (رقم 291 لعام 1968) لم يُلغِ التسويات التي حصلت حتى حينه وطالت 33٪ من أراضي الضفة، وإنما جمدها وأتاح، حسب الحسابات الإسرائيلية، الإمكانية للتنازع على ما تبقى (66٪ من أراضي الضفة). وفي ظل غياب تسوية رسمية للأراضي، فإن التنازع القضائي يتيح، نظرياً، إمكانية الاعتراف بملكية طرف ما لأي قطعة أرض (حتى في ظل انعدام وجود شهادة ملكية) في حال أثبت ذلك من خلال طُرق قضائية.

وبعد قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 145 لعام 1979، والذي حدد أماكن بناء المستوطنات، أنشأت الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام 1983 "وحدة التفتيش المركزية". هدف الوحدة هو التفتيش على الأراضي، ومراقبة البناء غير القانوني، وبحث وضعية الأراضي. كما أن "وحدة التفتيش" تلك كُلّفت بالبحث عن ثغرات ومسوغات قانونية تتيح مصادرة أراضٍ أخرى لصالح الدولة، أو أن تخلق مسوغات للحفاظ على الأراضي المصادرة سابقاً أمام أي نزاع قانوني في المستقبل. وعليه، نهجت الإدارة المدنية في إعلان مصادراتها للأراضي في الصحف لإتاحة المجال للتنازع القانوني عليها، وإن كانت نتائج النزاعات القانونية أو الاحتجاجات معلومة مسبقاً، إلا أن ذلك أتاح للحكومة الإسرائيلية، حسب ادعاءاتها، إضفاء صفة شبه قانونية على عملية المصادرة. وتحدد عمل هذه الوحدة في مناطق "ج" بعد توقيع اتفاق أوسلو، لكنها بقيت تفتقر إلى خطة منهجية لتسوية الأراضي بشكل نهائي. وخلال سنوات أوسلو الأولى، تقلص الكادر البشري التابع للإدارة المدنية، وهبطت ميزانيتها إلى حوالي الربع، وتم تجميد العملية دون أن تُرفع عن جدول أعمال سلطات الاحتلال والحكومة الإسرائيلية.

يجدر التذكير هنا أن الكنيست الإسرائيلي كان قد صادق في كانون أول 2016 على اقتراح "قانون التسوية"، بأغلبية 60 صوتاً مقابل 52 صوتاً، وهو قانون يسمح بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية الخاصة، وإعطاء الأفضلية المطلقة للمصالح السياسية لإسرائيل كقوة محتلة، وللمستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي ينتهك حق الملكية للمواطنين الفلسطينيين. وكان الهدف الأساسي من القانون هو شرعنة المزيد من المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية لاعتبارات سياسية تتناقض بشكل مباشر مع قرار مجلس الأمن (2334) لعام 2016، والذي أعاد التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية.

وقد اصطدم ذلك التشريع الصادر عن الكنيست الإسرائيلي بالتماسات تقدمت بها منظمات حقوقية كمركز عدالة، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، باسم 17 مجلساً محليّاً وإقليميّاً فلسطينيّاً، لإلغاء قانون التسوية، الذي يسمح لإسرائيل بشرعنة مستوطنات أُقيمت على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة في الضفة الغربية،

بواسطة المصادرة الفعلية للأراضي، وتخطيطها، وترخيص ما تم بناؤه عليها. وكان هدف القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي هو إضفاء الشرعية على بؤر وأحياء استيطانية أُقيمت على أملاك فلسطينية خاصة، ويزيد عددها عن ألفي وحدة انتشرت في كافة أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

تلك الالتماسات قُدّمت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، التي أوقفت ذلك التشريع، الذي يسمح لدولة الاحتلال بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية من أجل تبييض البؤر الاستيطانية التي بُنيت عليها وترخيصها بأثر رجعي، واعتبرته "غير قانوني"، ويسمح، بضغط من المستوطنين، بتبييض البؤر الاستيطانية التي أُقيمت بشكل غير قانوني بحسب القانون الإسرائيلي نفسه، حيث إن بعضها أُقيم على أراضٍ بملكية خاصة لفلسطينيين من سكان الضفة الغربية. في حينه، أكدت القاضية إستير حايوت، رئيسة المحكمة العليا، أن ذلك "ينتهك حقوق الملكية للسكان الفلسطينيين بشكل غير متكافئ، وأنه يخلق تمييزاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المنطقة". وقد اعتبر الملتمسون أن القرار "إنجاز مهم، خاصة ضد مخططات الضم التي تعتزم إسرائيل تنفيذها، إذ يشدد قرار المحكمة العليا على أن الكنيست لا يمكنه سن قوانين تخالف القانون الدولي، ولا يمكن لأية ظروف أن تبرر ارتكاب مخالفات جنائية خطيرة، وعلى رأسها تهجير الفلسطينيين وسلب أراضيهم من أجل الاستيطان اليهودي فيها". ورغم وقف ذلك التشريع العنصري، استمر الملتمسون والمواطنون المستهدفون ينظرون بعين القلق إلى إمكانية الالتفاف على القرار واستعمال وسائل أخرى من أجل مصادرة الأراضي الفلسطينية، أو ابتكار وسائل جديدة، خاصة مع تصريحات الحكومة الإسرائيلية حول ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية لسيادتها في الظروف المناسبة، ومنها تصريحات وزير المالية ووزير الاستيطان في وزارة الجيش بشأن اعتبار العام 2025 هو عام الحسم.

وباستئناف تسجيل الأراضي، وفق مصادقة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت)، تدير دولة الاحتلال ظهرها ليس فقط للقانون الدولي، بل ولقرار محكمة العدل الإسرائيلية، الذي أُشير إليه. دولة الاحتلال تمضي قدماً في أخطر مشاريعها لتكريس الضم واقعاً فعلياً على الأرض، ووحدة "تسجيل الأراضي" التابعة لوحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، سوف تتولى تنظيم وتسجيل ملكية الأراضي في مناطق (ج)، بما في ذلك إصدار أذونات البيع، وجباية الرسوم، والإشراف على إجراءات التسجيل، وتمنع في الوقت نفسه السلطة الفلسطينية من أداء مهامها في هذه المناطق. علماً أن محكمة العدل الدولية أكدت في 19 تموز من العام 2024، خلال جلسة علنية في لاهاي، أن "استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني"، مشددة على أن للفلسطينيين "الحق في تقرير المصير"، وأنه "يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي المحتلة".

وفي هذا السياق، قال رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إن تل أبيب "ستكون قادرة على ضمّ 30٪" من الضفة الغربية المحتلة، مشدداً على أنه ما من خلاف مع الرئيس

الأميركي دونالد ترامب، وأن ما يُروَّج بشأن ذلك في وسائل الإعلام دوافعه سياسية. وأضاف نتنياهو في اجتماع لجنة الخارجية والأمن، الأسبوع الماضي، إنه لم يطرأ أي تغيير على موقفه منذ "صفقة القرن" التي أعلنها ترامب بشأن الضم، وأن الفلسطينيين سيكونون قادرين على إدارة حياتهم، وسنكون قادرين على ضم ثلاثين بالمائة من الأراضي في الضفة المحتلة.

على صعيد آخر، بدأت وزارة التراث الإسرائيلية مؤخراً في الحفريات من أجل إقامة "متنزه السامرة الوطني" في الموقع الأثري في سبسطية، وذلك بعد قرار الحكومة الإسرائيلية حول هذا الموضوع. وفي هذا الشأن، قالت القناة السابعة الإسرائيلية إن سبسطية الواقعة شمال مدينة نابلس كانت عاصمة مملكة إسرائيل في فترة الهيكل الأول، وكانت تُعرف باسم "السامرة"، ويضم الموقع الأثري بقايا أثرية مهمة شاهدة على فترات تاريخية مختلفة. وقد ادعى وزير التراث الإسرائيلي، عمحاي الياهو، أن "سبسطية هي أحد المواقع التاريخية المهمة في تراثنا الوطني والتاريخي، وأن إقامة متنزه السامرة الوطني في المكان خطوة مهمة للحفاظ على التراث اليهودي وعلى التراث الثقافي لإسرائيل". وأضاف أن العمل قد بدأ بميزانية بقيمة 32 مليون شيقل، وأن وزارته سوف تستثمر مبلغ 4 ملايين شيقل لإعادة تأهيل محطة القطار القديمة القريبة من سبسطية كجزء من تشجيع السياحة التراثية في المنطقة.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: قامت طواقم بلدية الاحتلال بإعادة تسليم سكان "عمارة الوعد" في واد قدوم إخطاراً بالهدم خلال مهلة أقصاها أسبوعان، وتضم العمارة 12 شقة، ويقطنها نحو 85 مقدسياً. في حين هدمت جرافات البلدية منزلاً في حي واد ياصول ببلدة سلوان يعود للمواطن هاني الجعبري بحجة البناء دون ترخيص. كما أجبرت سلطات الاحتلال المواطن المقدسي محمد عودة على هدم غرفة في معمل الطوب في حي البستان ببلدة سلوان قسراً بحجة البناء دون ترخيص. كذلك، نفذت قوات الاحتلال عمليات هدم وتجريف في بلدة عناتا شمال القدس، في حي البحيرة، طالت غرفاً سكنية وأسواراً، إضافة إلى تجريف أشجار وأراضٍ وتقطيع خطوط شبكة الكهرباء في المنطقة. وفي جنوب القدس، أجبرت سلطات الاحتلال المواطن آدم محمد شقيرات على هدم منزله ذاتياً في بلدة جبل المكبر، والذي تبلغ مساحته 100 متر مربع ويقطنه 8 أفراد، وقد شُيد عام 2016. كما هُدم منزل في قرية أم طوبا لعائلة أبو طير، وأسوار لعائلة بشير في حي البستان ببلدة سلوان للمرة الثانية على التوالي.

الخليل: أطلق مستوطنون مواشيهم في المحاصيل الزراعية في عدة مناطق من مسافر يطا بأعداد كبيرة في منطقة الديرة، كما تجول مستوطنون مسلحون في أراضي المواطنين في قرية بيت الروش جنوب غرب الخليل. وفي قرية سوسيا، اعتدى مستوطنون مسلحون على أهالي القرية ورشقوهم بالحجارة ومنعوهم من مغادرة منازلهم، مهددين إياهم بالقتل. وفي منطقة سوبا شرق بلدة إذنا، هدمت قوات الاحتلال منزل المواطن علاء البطران، علماً أن المنزل مأهول منذ عشر

سنوات. كما هاجمت مجموعة من المستوطنين المسلحين قرية خلة الضبع واعتدوا على الأهالي بالهراوات والآلات الحادة، ما أدى إلى إصابة المواطن سليمان علي دبابسة بجرح عميق في رأسه، نُقل على إثره إلى مستشفى يطا الحكومي. وقد احتجزت قوات الاحتلال التي تواجدت لحماية المستوطنين مركبة الإسعاف وحاولت منعها من نقل المصاب بهدف اعتقاله. كما خرّب مستوطنون آخرون أسلاكاً شائكة ومزروعات وقطعوا أشجاراً في أراضي المواطنين بالمنطقة نفسها. وفي قرية التواني، تجمع عشرات المستوطنين داخل مستوطنة "حافات ماعون"، وحاولوا الاعتداء على المواطنين في القرى القريبة، فيما لاحق عدد منهم رعاة الأغنام بمحاذاة المستوطنة.

بيت لحم: هدمت قوات الاحتلال منشأة زراعية عبارة عن "بركس" لتربية المواشي، ودمرت سلاسل حجرية تعود للمواطن خضر عيسى أبو عاهور، بحجة عدم الترخيص، في منطقة "خلة النحلة" قرب قرية واد رحال جنوب بيت لحم. فيما استولى مستوطنون على بئر مياه للشرب في منطقة "واد الأبيض" في برية المنية، يعود لعشيرة أبو النور، وأقاموا بجانبه بركة، وضخوا المياه إليها. وفي منطقة بيت تعمر، جرف مستوطنون بحماية قوات الاحتلال أراضي المواطنين، ونصبوا بيوتاً متنقلة في المنطقة. وفي قرية كيسان، هدمت قوات الاحتلال منزلاً وبركساً لتربية الأغنام يعودان للمواطن حسين يوسف عبيات، إذ يتكون المنزل من طابق واحد بمساحة إجمالية 200 متر مربع، بحجة عدم الترخيص. فيما شرعت قوات الاحتلال في مسح أراضٍ في برية المنية شرق بيت لحم في منطقتي: "فاتح صدره؟ و"نصب أبو زعرور"، وتُقدّر بحوالي 300 دونم.

رام الله: أضرم مستوطنون النار في مساحات زراعية واسعة من أراضي قرية المغير في منطقة مرج الذهب، وأتت النيران على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين الزراعية. وفي اعتداء آخر، هاجم مستوطنون منطقة الخلايل في قرية المغير واعتدوا على أفراد عائلة أبو همام المقيمين في المنطقة. كما هاجمت مجموعة من المستوطنين قرية بيتللو من الجهة الشرقية واعتدوا على المواطنين الذين حاولوا التصدي لهم. وبعد تصدي المواطنين للمستوطنين وإجبارهم على التراجع، أضرم المستوطنون النيران في أراضي المنطقة الشرقية من القرية. وفي قرية أم صفا، جرفت قوات الاحتلال عدة دونمات من أراضي القرية في منطقة جبل الراس. وفي قرية شقبا، هدمت آليات الاحتلال منزلاً مأهولاً يعود للشاب يعقوب حميدة قدح، ويتكون من طابقين بمساحة تُقدّر بـ 250 متراً مربعاً.

نابلس: هدمت قوات الاحتلال منزلاً من طابقين جنوبي مدينة نابلس في منطقة التعاون العلوي، أحدهما مأهول والآخر قيد الإنشاء، يعود للمواطن ماجد الأدهم، بحجة البناء في المنطقة المصنفة (ج) بدون ترخيص. وفي قرية دوما، اقتلعت قوات الاحتلال عشرات أشجار الزيتون وجرفت أراضي زراعية دون سابق إنذار. كما هدمت منزلاً في قرية مجدل بني فاضل بحجة البناء دون ترخيص.

الأغوار: اعتدى مستوطنون على ممتلكات المواطنين قرب نبع العوجا، وعرقلوا دخول المواطنين ومركباتهم إلى النبع، وهاجموا مركبات أخرى وتسببوا بأضرار فيها في محاولة لمنع

ركابها من التواجد في محيط المكان. كما اقتحم مستوطنون خيام عائلة فلسطينية شرق طوباس واعتقلوا عدداً من أفرادها، بينهم جهاد صالح مساعيد، وفيصل ومحمد وكمال دراغمة. فيما حطم آخرون كاميرات مراقبة ومعدات إنترنت في تجمع "نبع غزال الفارسية؟ يستخدمها المواطنون لتوثيق ومتابعة الاعتداءات اليومية التي يتعرضون لها في المنطقة. وفي منطقة الساكوت في الأغوار الشمالية، سرق مستوطنون صهريج مياه مجروراً يعود للمواطن محمود فارس فقها، ويستخدمه لسقاية مواشيه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/